The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 201
حزيران 2023

التقارير الرئيسية

في 23 أيار، احتفلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وشركاء المشروع بإطلاق مشروع جديد يهدف إلى تعزيز إنتاجية المصانع في مدينة أريحا الصناعية الزراعية وتعزيز مرونة الطاقة من خلال حلول الطاقة المستدامة والخالية من الكربون

في 8 أيار، افتتحت شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة، بالشراكة مع شركة كهرباء محافظة القدس ومجلس بلدية دير أبو مشعل، محطة طاقة شمسية بقدرة 8.25 ميغاواط في قرية دير أبو مشعل غرب رام الله

انخفض مؤشر القدس بنسبة 0.86% في أيار 2023 مقارنة بالشهر السابق، حيث وصل إلى 648.7 نقطة في آخر يوم تداول

إعادة فتح حوار الضمان الاجتماعي

في 9 أيار، استضاف معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) الجلسة الافتتاحية للحوار المجتمعي حول المسودة المنقحة لقانون الضمان الاجتماعي.[1] علماً بأن وزارة العمل الفلسطينية، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص، والنقابات العمالية، وبدعم من منظمة العمل الدولية (ILO)، وضعت مؤخراً مسودة جديدة للقانون وهي قيد التشاور العام. نتجت المسودة المنقحة وتعديلاتها عن عامين من الاجتماعات مع مختلف المجموعات والمنظمات والخبراء من القطاع العام والمدني والخاص.[2] يهدف الحوار إلى عرض الإصلاحات المقترحة، وجمع الملاحظات، ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور بالدور الحاسم الذي يلعبه نظام الضمان الاجتماعي في إدارة المخاطر الاجتماعية والأزمات الاقتصادية.

أطلقت وزارة العمل الحوار بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (PGFTU) واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية (FPCCIA).[3] وهو يتضمن سلسلة من المشاورات التي أجريت في ثماني محافظات (رام الله والخليل وطولكرم ونابلس وغزة وجنين والقدس وأريحا) بمشاركة ممثلين ونشطاء من النقابات العمالية والغرف التجارية وجمعيات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والجهات الأخرى المهتمة.

الحاجة للحماية الاجتماعية

شكّل العاملون في القطاع الخاص حوالي 64.4% من العمالة الفلسطينية في عام 2022، ثلاثة أرباعهم غير مشمولين بنظام حماية اجتماعية أو الأحكام الكاملة لقانون العمل.[4] كما يُحرم الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية (17% من الفلسطينيين العاملين عام 2022) بشكل منهجي من الحصول على المزايا الاجتماعية. لطلب مزاياهم الاجتماعية، يجب على العمال تقديم طلب بشكل مستقل إلى دائرة المدفوعات الإسرائيلية «ماتاش».[5] وعليه، أدى الافتقار إلى الوعي بالحقوق، إلى جانب افتقار دائرة المدفوعات الإسرائيلية للشفافية، وإجراءاتها البيروقراطية المرهقة، وفشلها في ضمان إبلاغ أرباب العمل بشكل صحيح عن ساعات العمل والأجور، إلى عدم حصول العمال على المزايا الاجتماعية التي يستحقونها والتي دفعوا اشتراكات من أجل الحصول عليها. أما العاملين في القطاع العام (18.6% من الفلسطينيين العاملين عام 2022) فهم مشمولين بقانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005 وتعديلاته أو قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم (16) لسنة 2004 وتعديلاته.

يتقاضى حوالي 40.2% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى للأجور (1,880 شيكل أو 520 دولار شهريا)، و63.1% يعملون دون اتفاق شفهي أو عقد مكتوب.[6] علاوة على ذلك، غالبية المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يتلقون المزايا المنصوص عليها في قانون العمل، وخاصة في قطاع غزة.

الجدول 1: نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يحصلون على مجموعة مختارة من المزايا المنصوص عليها في قانون العمل، 2022

المزية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
مكافأة نهاية الخدمة	31.4	13.0	25.9
الإجازات السنوية المدفوعة	34.1	13.6	27.9
الإجازات المرضية المدفوعة	35.3	14.2	28.9
إجازة أمومة مدفوعة الأجر (% الموظفات بأجر في القطاع الخاص)	47.4	40.9	46
التأمين الصحي (كامل أو جزئي)	19.3	1.9	14.1
التأمين على إصابات العمل	30.2	4.7	22.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023

المحاولات السابقة

تحاول السلطة الوطنية الفلسطينية منذ أكثر من عقدين إقامة نظام ضمان اجتماعي. صدر أول قانون للضمان الاجتماعي عام 2003 من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. مع ذلك، تم إلغاؤه قبل البدء بتنفيذه في عام 2007 بسبب احتجاجات أصحاب العمل ورفضهم تحمل تكاليف إضافية. في ذلك الوقت، أوصى البنك الدولي بتعديل القانون بسبب تكلفته العالية وعدم استدامة نظام الضمان الاجتماعي الناتج عنه.[7]

1 https://mas.ps/news/7519.html
2 https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/05/08/paper-1-1683556230.pdf
3 www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_882177/lang--en/index.htm
4 https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf
5 www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc__palestinereport__en.pdf – ماتاش هي دائرة تابعة لسلطة السكان والهجرة والحدود الإسرائيلية وهي مكلفة بجمع وتوزيع المزايا الاجتماعية بالإضافة إلى إصدار كشوف المدفوعات ومراقبة ظروف العمل للعمال الفلسطينيين.
6 https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf
7 https://tinyurl.com/2c7vs5s5

في شباط 2016، صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم (6) بمرسوم رئاسي لكنه واجه معارضة فورية من العديد من موظفي القطاع الخاص والمجتمع المدني القلقين من عدم قدرة القانون على حماية العمال بشكل كاف. ثم سرعان ما تم استبدال القانون بقانون الضمان الاجتماعي رقم (19) في أيلول 2016، بعد عدة مراجعات وتعديلات. مع ذلك، تم الطعن في المسودة الجديدة أيضاً وواجهت مظاهرات واحتجاجات عامة واسعة النطاق. في كانون الثاني 2019، بعد شهور من الاحتجاجات الشعبية والمطالبات بتعليق القانون، أمر الرئيس محمود عباس بتجميد تطبيق القانون.[8]

أسباب المعارضة

لا تزال العديد من القضايا التي أثيرت عام 2018 ذات أهمية حتى يومنا هذا، على الرغم من الجهود المبذولة في تعديل المسودة لاحتواء المخاوف الشعبية والاستجابة لها. تركز معارضة العمال والموظفين على معدلات اقتطاعات الرواتب والأعباء المالية التي قد تفرضها على الأسر ذات الدخل المنخفض، وخاصة أولئك الذين يعملون في إطار مستوى الحد الأدنى للأجور. كما ركزت بعض الآراء المعارضة على هشاشة الأداء السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية ومدى قدرتها على إنفاذ قوانين العمل، كما ألقت بظلال من الشك على قدرتها على العمل ككفيل لحقوق العمال. مع ذلك، فإن بعض الانتقادات التي تم الإفصاح عنها خلطت ما بين ثقة الجمهور الضعيفة في النظام السياسي ومخاوف بشأن الشفافية والاستقلال في إدارة صندوق الضمان الاجتماعي (الذي هو في الواقع ليس صندوقاً حكومياً أو عاماً، ولكن ينظر له من وجهة نظر الجمهور على هذا النحو).[9] أثيرت مخاوف أيضاً بشأن هشاشة الاقتصاد والوضع السياسي الفلسطيني، أي وجهة استثمار معظم موارد الصندوق.[10]

يستمر أصحاب العمل في توخي الحذر من مساهماتهم والتزاماتهم النهائية، وهم قلقين بشأن العبء المالي الإضافي الذي قد يفرضه القانون على الشركات. حيث تسببت الإصدارات السابقة للقانون في قلق أصحاب العمل بشأن الآثار المترتبة على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم وقدرتهم على الامتثال لأنظمة العمل. يُلزم قانون 2016 أصحاب العمل بالامتثال للحد الأدنى للأجور وسداد مكافآت نهاية الخدمة المتراكمة لجميع الموظفين (راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة)، علماً بأن أصحاب العمل سيتحملون المسؤولية عنها بموجب قانون العمل، الأمر الذي يستدعي قلق الشركات الصغيرة التي تواجه قيوداً مالية على نحو الخصوص.

أعرب بعض النقاد عن شكوكهم حول دوافع السلطة الوطنية الفلسطينية وراء إصدار قانون للضمان الاجتماعي.[11] وهم يتكهنون بأن دافع السلطة الوطنية الفلسطينية هو رغبتها في تحصيل مستحقات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بموجب المادة 7 من بروتوكول باريس، والتي تنص على تحويل اقتطاعات الضمان الاجتماعي من أجور الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل ومستوطناتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عند إنشاء صندوق ضمان اجتماعي فلسطيني.[12] حتى يومنا هذا، يتم تحويل الاشتراكات المقتطعة من العمال الفلسطينيين إلى مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، والتي تقدر بحوالي 20 مليار شيكل.[13] مع ذلك، إذا كانت السلطة الوطنية الفلسطينية ستمضي قدماً وتؤسس مؤسسة الضمان الاجتماعي، فقد أعدت بالفعل الترتيبات القانونية والمالية والمؤسسية اللازمة التي ستُلزم إسرائيل بتحويل هذه الأموال بموجب بروتوكول باريس، دون تعرض هذه الأموال لخطر الاستيلاء عليها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

القانون الجديد

طبقاً لنصري أبو جيش، وزير العمل، فقد تم تعديل 42 مادة من أصل 124 مادة في قانون الضمان الاجتماعي رقم (19) لسنة 2016، فيما تم إضافة تسع مواد جديدة تغطي استحقاقات التأمين ضد البطالة.[14] المسودة المنقحة لها نطاق أوسع وتتضمن فقرات تَحُل القضايا المتعلقة بالتغطية المحدودة، ومساهمات العمال العالية، ونقص الشفافية، والاستقلالية المنقوصة، وآلية استثمار الأموال العامة المبهمة. وأشار أبو جيش إلى أن الوزارة منفتحة على المزيد من المقترحات والتعديلات طالما أنها لا تؤثر على الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.

في المسودة الجديدة، تمت زيادة المساهمات الشهرية لأصحاب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين من 9% إلى 9.8% من الأجر الخاضع لتأمين الضمان الاجتماعي. وبالمقارنة، تم تخفيض مساهمة الموظفين من 7% إلى 6.2%. كما تمت إضافة أحكام جديدة للتأمين ضد المرض، والصحة، والبطالة، والتعويضات العائلية.

سيحق للعامل الحصول على إعانة تأمين بطالة بمقدار 85% من الحد الأدنى للأجور لثلاثة أشهر متتالية، مع مراعاة أن يُتمّ 24 اشتراكاً كحد أدنى في 48 شهراً قبل أن يصبح عاطلاً عن العمل دون إرادته (يزيد الحد الأدنى للاشتراكات بمقدار 12 شهراً في كل مرة يصبح فيها المُؤمن عاطلاً عن العمل).[15]

تم رفع سن التقاعد لمن تقل أعمارهم عن 21 عاماً (عند تطبيق القانون) من 60 إلى 63 عاماً. كما أن سن التقاعد سيزيد بمقدار سنة واحدة كل خمسة عشر سنة لجميع المشمولين بالقانون.[16] يُمنح المتقاعدون الحق، وليس الالتزام، بتجميد راتبهم التقاعدي إذا كانوا يرغبون في العمل بعد سن التقاعد، حيث كان هذا البند إلزامياً في الإصدار السابق.

تشمل التغييرات الملحوظة الأخرى توسيع نطاق الورثة والمُعالين الذين ينالون استحقاقات التغطية في حالة الوفاة الطبيعية للمؤمن عليه، من بين تغييرات أخرى. تضاف هذه التغطيات الجديدة إلى تلك المحددة في قانون 2016، بما في ذلك تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين، والتأمين ضد إصابات العمل، وتأمين الأمومة، والتأمين التكميلي الاختياري لتقاعد الشيخوخة.

الجدول 2: ملخص الاشتراكات بموجب مشروع قانون الضمان الاجتماعي حسب نوع التأمين والمشترك

نوع التأمين	رب العمل	العامل	الحكومة	المجموع
تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين	%9.8	%6.2	-	%16
إصابات العمل	%1.6	-	-	%1.6
الأمومة	%0.4	%0.1	-	%0.5
البطالة	%1	%1	%1	%3
المجموع	%12.8	%7.3	%1	%21.1

المصدر: ماس، 2023[17].

يمنح مشروع القانون المُعدل الشركات والأفراد فترة سماح مدتها خمس سنوات للانضمام إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، على عكس الإصدار السابق من القانون حيث كان الانضمام إلزامياً ونافذاً على الفور. لا يشترط مشروع القانون المُعدل على الشركات الخاصة تحويل تعويضات نهاية الخدمة المتراكمة إلى صندوق الضمان الاجتماعي، على أن يتم دفعها بالاتفاق بين العمال وأصحاب العمل تحت إشراف وزارة العمل.

تمت إضافة بند جديد إلى القانون لمعالجة المخاوف المتعلقة بالحوكمة، وإخضاع مؤسسة الضمان الاجتماعي وصناديق التأمين لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد. كما تمت إضافة خبيرين ماليين واستثماريين مستقلين للجنة الاستثمار.[18]

أخيراً، تمت إضافة مادة جديدة للسماح لمؤسسة الضمان الاجتماعي بمتابعة تحصيل حقوق التعويض والمزايا للفلسطينيين العاملين في الخارج (أي في إسرائيل)، بشرط صدور مرسوم خاص من قبل مجلس الوزراء بذلك. سيتم إنشاء صندوق جديد للعمال في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية مع إدارة ومجلس إدارة منفصل، منسجم مع المستحقات الحالية بموجب التأمين الوطني الإسرائيلي، وكذلك مع النظام الفلسطيني الجديد.[19]

خدمات الأعمال في مدينة أريحا الصناعية الزراعية

في 23 أيار، احتفلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وشركاء المشروع بإطلاق مشروع جديد يهدف إلى تعزيز إنتاجية المصانع في مدينة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP) وتعزيز مرونة الطاقة من خلال حلول الطاقة المستدامة والخالية من الكربون.[20] يهدف المشروع، الممول من قبل مكتب تمثيل اليابان لدى فلسطين، إلى جذب المزيد من المصانع للاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة والمبتكرة، وتعزيز التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في فلسطين.

سيتم تنفيذ المشروع من خلال مركز ازدهار الأعمال (PalPRO)، وهو مركز لدعم الأعمال التجارية يوفر الخبرة المتخصصة ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية العاملة في مجال الصادرات. المركز، الذي تم إطلاقه في عام 2020، يغطي مساحة مبنية تبلغ 2400 متر مربع في مدينة أريحا الصناعية الزراعية ويخدم بشكل أساسي الشركات المستأجرة في هذه المدينة الصناعية (ولكن ليس حصرياً).[21] يُشكل مركز ازدهار الأعمال مركزاً تجارياً وابتكارياً صناعياً، ويحتوي على مختبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (يركز بشكل أساسي على الصناعات الزراعية)؛ ومعمل لاختبار الأغذية (للشركات والمزارعين لاختبار جودة مدخلاتهم، وتربتهم، وإنتاجهم، وتغليفهم)؛ ومعمل تصنيع (لتطوير عبوات متوافقة مع الصادرات).[22]

8 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17104
9 https://bit.ly/3qxS6E2
10 https://tinyurl.com/3zpth2cw
11 https://al-shabaka.org/commentaries/palestinian-opposition-to-social-security-revolution-or-devolution/
12 الاتفاقية الخاصة بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين الموقعة عام 1994 في إطار اتفاقيات أوسلو.
13 https://tinyurl.com/bdcpza8e – مصدر آخر يقدرها بنحو 16 مليار دولار من عام 1970 :: https://bit.ly/45TfY5c
14 https://www.wafa.ps/Pages/Details/70870 and https://bit.ly/3oUsy3s
15 www.mol.pna.ps/uploads/STUDIES/daman.pdf
16 أي بعد 15 عاما من تطبيق القانون، سيرتفع سن التقاعد من 60 إلى 61 لمن هم أكبر من 21 عاماً، وسيرتفع من 63 إلى 64 لمن تقل أعمارهم عن 21 عاما في يوم نفاذ القانون.
17 https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/05/08/paper-1-1683556230.pdf
18 بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال والمدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي
19 www.aliqtisadi.ps/ar/Article/94485
20 https://bit.ly/3qNxw2s; www.maannews.net/news/2093957.html
21 https://bnews.ps/index.php/ar/node/21363
22 https://palpro.ps/wp-content/uploads/2022/12/Profile.pdf

مدينة أريحا الصناعية الزراعية

تأسست عام 2012 ضمن مبادرة «ممر من أجل السلام والازدهار» بقيادة اليابان، وتغطي المدينة مساحة 615,000 متر مربع، وتُقدم حوافز ودعم استثماري للعملاء الذين يعملون (بشكل أساسي) في الصناعات الزراعية.[23] يمكن للمستأجرين المحتملين إنشاء محطات الإنتاج الخاصة بهم في الموقع، وعادةً ما يتم نقل عملياتهم التجارية بالكامل (تحديد المصادر والتصنيع والتعبئة والتوزيع) إلى مدينة أريحا الصناعية الزراعية.

تعمل اثنتا عشرة شركة مستأجرة (من أصل 53 وقعت على مذكرات تفاهم مع المستثمرين حتى عام 2019) في مدينة أريحا الصناعية الزراعية عبر العديد من القطاعات في مجال الصناعات الزراعية: الأغذية والمشروبات والأدوية ومستحضرات التجميل، والبلاستيك الزراعي، وأعمال الزجاج، والبناء. تشمل الصادرات الحلويات والشوكولاتة والمشروبات الغازية والأطعمة القابلة للدهن والمكسرات والصابون.[24]

تحديات التطوير

نظراً للوضع السياسي والاقتصادي المعقد في فلسطين، فقد حققت المدينة الصناعية نجاحاً محدوداً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتفاقم التحديات بسبب التنافس مع المناطق الصناعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في إسرائيل ومصر وأماكن أخرى.[25]

بالإضافة إلى القيود الخارجية، هناك بعض التحديات في الحوكمة والإدارة، حيث كان تطوير مدينة أريحا الصناعية الزراعية بطيئاً ومتقطعاً. في حين بدأت خطط بناء المنطقة الصناعية في عام 2007، إلا أنه قد تم توقيع عقد أول شركة فلسطينية مستأجرة في تموز 2013.[26]

كما أدى موقع مدينة أريحا الصناعية الزراعية الكائن في غور الأردن إلى مواجهة المزارعين لصعوبات في الوصول إلى المنطقة الصناعية.[27] في عام 2014، طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية من السلطات الإسرائيلية السماح بربط مدينة أريحا الصناعية الزراعية بـ «الطريق السريع 90»، الذي يمتد من الحدود الشمالية مع لبنان إلى الحدود الجنوبية مع مصر على البحر الأحمر. وهذا من شأنه أن يحسن بشكل كبير الوصول إلى النقل واختصار طرق التصدير. مع ذلك، لا يزال المشروع ينتظر الموافقة الإسرائيلية.[28] كما إن مدينة أريحا الصناعية الزراعية محاطة بخمس نقاط تفتيش إسرائيلية رئيسية وفي الأراضي المسماة «ج»، مما يعني أن جميع البضائع المنتجة في مدينة أريحا الصناعية الزراعية أو التي تدخل إليها يجب أن تمر عبر السيطرة الإسرائيلية.[29]

أخيراً، بينما تم التخطيط لمدينة أريحا الصناعية الزراعية لتقديم بنية تحتية موثوقة للمستأجرين ومساحة للتوسع وموقع قريب من الحدود الأردنية، يشير المستأجرون المحتملون إلى ارتفاع رسوم الإيجار وتعقيد الإجراءات والتكلفة العالية للكهرباء وانقطاع إمدادات المياه.[30]

مستقبل المناطق الصناعية

على الرغم من كونه يمثل أولوية طويلة الأمد للسلطة الوطنية الفلسطينية، لطالما تعرقل إنعاش القطاع الصناعي ونموه بسبب عدم قدرة السلطة على ممارسة السيادة على الموارد، أو الأصول، أو العمالة، أو طرق التجارة، أو الواردات، والتي تقع جميعها تحت سيطرة إسرائيل.[31]

هناك أربع مدن صناعية تعمل الآن في فلسطين: بيت لحم (بتمويل من فرنسا)، أريحا (اليابان)، جنين (ألمانيا) وغزة (مانحون متعددون). من بين هؤلاء، حققت مدينة أريحا الصناعية الزراعية فقط تقدماً نسبياً، بينما لا تزال المدن الأخرى تعاني أو فشلت في تحقيق نتائج.[32] إذا لم يتغير الوضع الراهن في المستقبل القريب، سيكون لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حيز سياسي ضئيل جدا لتعزيز التصنيع وإطلاق عمليات لوجستية تجارية ذات مغزى بالاعتماد على نفسها.

مشروع جديد للطاقة الشمسية في وسط الضفة الغربية

في 8 أيار، افتتحت شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة، بالشراكة مع شركة كهرباء محافظة القدس ومجلس بلدية دير أبو مشعل، محطة طاقة شمسية بقدرة 8.25 ميغاواط في قرية دير أبو مشعل غرب رام الله.[33] يمثل هذا المشروع، الذي تم بناؤه على أكثر من 100 دونم، إضافة مهمة لسعة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الحالية في الضفة الغربية وقصة نجاح ستشجع مبادرات مماثلة مستقبلاً.

طلب متزايد على الكهرباء

يتطلب قطاع الطاقة في فلسطين المزيد من الاستثمارات المهمة وذات الأثر الكبير، نظراً لأن الطلب على الكهرباء ينمو بوتيرة أسرع بكثير من العرض. بلغ الطلب التقديري على الكهرباء في فلسطين نهاية عام 2022 حوالي 1790 ميغاواط، منها 1360 ميغاواط في الضفة الغربية و430 ميغاواط في قطاع غزة.[34]

اليوم، تعتمد الضفة الغربية بالكامل تقريباً على واردات الكهرباء من إسرائيل (أكثر من 90% من الكهرباء المتاحة)؛ أما الباقي فيستورد من الأردن (تمت زيادتها من 40 ميغاواط إلى 80 ميغاواط عام 2022) أو ينتج محلياً (الطاقة المتجددة والمولدات الخاصة). في قطاع غزة، تولد محطة توليد الكهرباء حوالي 70 ميغاواط باستخدام الديزل الممول من قطر، في حين يتم استيراد حوالي 120 ميغاواط من إسرائيل. هذا يترك عجزا يقدر بنحو 240 ميغاواط في إمدادات الكهرباء، ويقود بدوره إلى توفير الكهرباء لمدة 12 ساعة فقط في اليوم بالمتوسط. تبلغ سعة الطاقة الشمسية الكهروضوئية 159.5 ميغاواط في الضفة الغربية و19 ميغاواط في قطاع غزة فقط.[35]

بحسب تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء في فلسطين بنحو 3.53% سنوياً، 2.91% في الضفة الغربية، و4.92% في قطاع غزة.[36] وبناءً على معدلات النمو هذه، من المتوقع أن يصل الطلب على الكهرباء إلى حوالي 2,342 ميغاوات بحلول عام 2030، منها 1,711 ميغاوات في الضفة الغربية و631 ميغاوات في قطاع غزة.

الجهود الحالية لزيادة إنتاج الكهرباء

هناك العديد من المشاريع الضخمة قيد التنفيذ لزيادة إمدادات الكهرباء، والمساعدة في تلبية الطلب في المستقبل. تشمل هذه محطة جنين لتوليد الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية 450 ميغاواط، ومشروع زهرة الفنجان لتحويل النفايات إلى طاقة بطاقة إنتاجية 40 ميغاواط. ومشروع الغاز لغزة بطاقة إنتاجية 600 ميغاوات باستخدام الغاز الطبيعي في المستقبل. مع ذلك، التقدم في جميع هذه المشاريع أبطأ بكثير مما كان مخططا له في البداية ولم يتم تشغيل أي منها حتى الآن، ويرجع ذلك في الغالب إلى التعقيدات الناجمة عن القيود الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة.

السعة المحتملة لإنتاج الطاقة الشمسية

لا تزال قدرة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في فلسطين متواضعة جداً مقارنة بقدرة إسرائيل البالغة 2,313 ميغاواط وقدرة الأردن البالغة 1,521 ميغاواط.[37] وفقاً لتقييم أجراه البنك الدولي مؤخراً، تبلغ السعة المحتملة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في فلسطين (إجمالي كمية الكهرباء التي يمكن توليدها من الطاقة الشمسية إذا تم تنفيذ جميع المشاريع الممكنة) حوالي 4,174 ميغاوات.[38] معظم هذه السعة (96%) تتركز في الضفة الغربية.

في قطاع غزة، يحد النقص الحاد في الأراضي والقيود المفروضة عليها من سعة الطاقة الشمسية الإجمالية إلى 163 ميغاوات، معظمها عبارة عن أنظمة شمسية على الأسطح. حتى داخل الضفة الغربية، 86% (3,374 ميغاواط) من السعة المحتملة تقع في المنطقة المسماة «ج»، تسيطر عليها إسرائيل، والتي تقيد وصول الفلسطينيين إليها. بعد استثناء السعة المحتملة للمنطقة المسماة «ج»، تنخفض قدرة الطاقة الكهروضوئية الشمسية المُقدرة في فلسطين إلى 800 ميغاواط فقط. ضمن هذه السعة المخفضة، يوجد 87% (697 ميغاواط) على شكل خلايا شمسية على الأسطح.

حركة التداول في أيار

انخفض مؤشر القدس بنسبة 0.86% في أيار 2023 مقارنة بالشهر السابق، حيث وصل إلى 648.7 نقطة في آخر يوم تداول.[39] تم تداول 7.2 مليون سهم بقيمة 15.2 مليون دولار خلال الشهر، مسجلاً انخفاضاً بنحو 15.5% في العدد وانخفاضا بنحو 10.7% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر نيسان 2023.

23 www.jaipark.com/en/Article/68550/about-the-park
24 https://bop.ps/about/news/149; https://www.jaipark.com/en/Companies
25 https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/12147690.pdf
26 https://tinyurl.com/rwwc7t9d
27 https://tinyurl.com/rwwc7t9d
28 www.maannews.net/news/674939.html
29 https://tinyurl.com/rwwc7t9d
30 https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/12147690.pdf
31 www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2023/03/ESCWAREPORT_280223.pdf
32 www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2023/03/ESCWAREPORT_280223.pdf
33 https://qudra.ps/ar/abu-mishal-solar-station/
34 https://t.ly/Mt_7
35 https://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PV_Palestine_Gov_A.html
36 https://t.ly/Qenq
37 https://shorturl.at/fiqK2
38 https://t.ly/8J6S7
39 https://bit.ly/3Xfcbv7

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المجلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

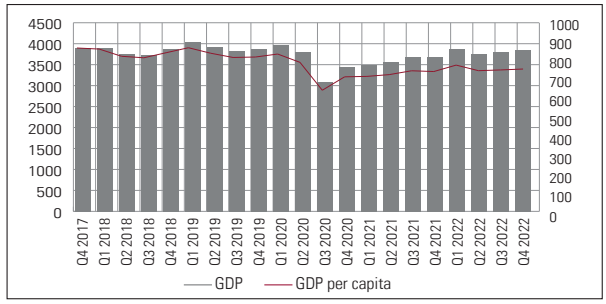

الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2022): 4,021.7 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2022): 787.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين ('000 دولار)، الربع الأول 2018 – الربع الأول 2023

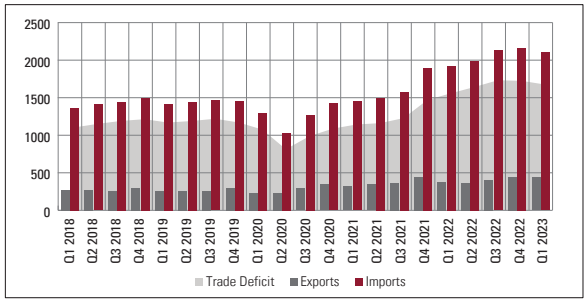

الواردات (الربع الأول 2022): 2,101.7 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2022): 438.3 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الأول 2022): 1,663.4 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين،
الربع الأول 2018 – الربع الأول 2023

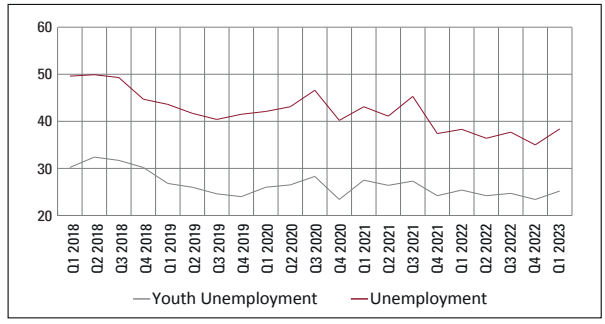

معدل البطالة (الربع الأول 2023): 25.20% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2023): 38%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال،
أيار 2020 – أيار 2023

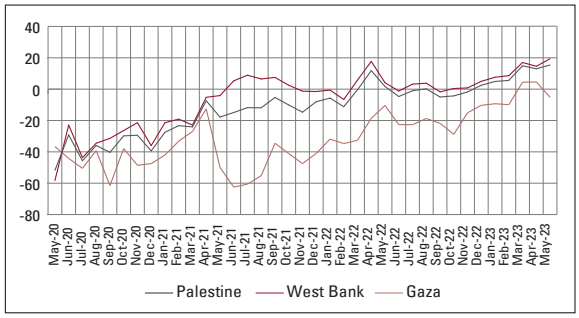

فلسطين (أيار 2023): 15.4 الضفة الغربية (أيار 2023): 19.4
غزة (أيار 2023): 5.2- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)،
أيار 2020 – أيار 2023

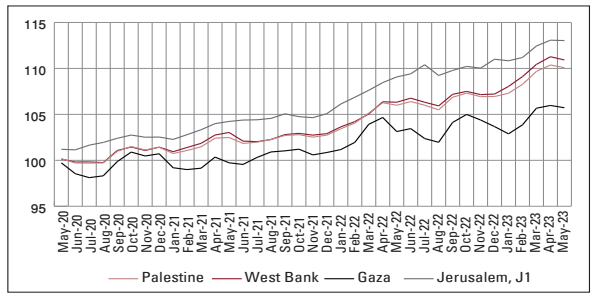

فلسطين (أيار 2023): 110.08 الضفة الغربية (أيار 2023): 110.92
غزة (أيار 2023): 105.72 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

التسهيلات والودائع في فلسطين ('000 دولار)،
الربع الأول 2018 – الربع الأول 2023

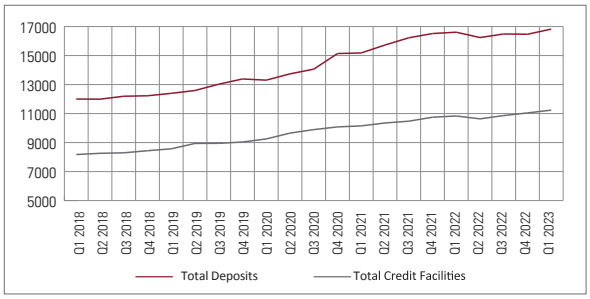

مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2023): 11,235.81 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الأول 2023): 16,825.49 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

The Portland Trust

M A S

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org